

فلسطين: إسرائيل تحت المناهج بمواضعت السلطة

غزة - عروبة عثمان

في زمن السوشال ميديا، لم يعد الفلسطينيون ينتظرون وسائل الإعلام للإضاءة على قضاياهم الحساسة المرتبطة بصلب قضيتهم المركزية. وجدوا في مواقع التواصل الاجتماعي فسحة وافرة لتظهير حنقهم على الخط السياسي الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية، وخصوصاً حينما يتعلّق الأمر بتدمير لغتها الانهزامية إلى الأجيال الناشئة. صفحة من مناهج التربية الوطنية للصف التاسع، كانت كفيلاً بإشعال الحرائق الافتراضية، لا سيّما أنّها تضم سلخاً صارخاً لفلسطيني الداخل المحتل عن هويتهم الأصلية. تصدر تلك الصفحة عنوان ممجوج معزول عن واقع الفلسطينيين

الرازيين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي: «الفلسطينيون في إسرائيل». بهذه العبارة مهّدت السلطة للعبة غسل أدمغة الطلبة وتجهيلهم. لعبة لا يمكن قراءتها إلا ضمن منظومة كاملة تحاول هذه السلطة بناءها لصناعة «الفلسطيني الجديد» القادر على تقتل واقع الاحتلال وعدم التمرد عليه. تلك العبارة كانت كفيلاً بدفع كثيرين على السوشال ميديا إلى التشكيك بوضع العدو الصهيوني لمسائه على المنهاج، خصوصاً أنه لطالما دعا السلطة إلى التخفيف من نبرة الهجوم عليه في مواد المنهاج التعليمي، وتغييره بما يتلاءم مع سياسات الأسرلة والتهويد. إذا، عرفت السلطة مفاتيح اللعبة لتخريج جيل يشيح بوجهه عن أرضه وحقوقه. هكذا، صار

الفلسطينيون في المنهاج مجرد «وافدين» في أرضهم، ويشكلون عبئاً حقيقياً على «إسرائيل». شرعن المنهاج وجود الاحتلال وحولته إلى دولة ذات سيادة تتكزّم على الفلسطينيين بـ«استضافتهم» في كنفها. صحيح أنّ تجرّفة الأرض

صناعة «الفلسطيني الجديد» القادر على تقبّل واقع الاحتلال

من قبل السلطة ليست وليدة اليوم، غير أنّ دس السم في العسل للناشئين بشي بتعويلها على هذه الشريحة ذات الوعي المحدود لضّمها إلى صفّها، وخصوصاً في مسألة الاعتراف فقط بأراضي 67 وإسقاط أراضي 48.

في الاعتراف السافر بـ«إسرائيل»، بالقول: «أدى قيام إسرائيل عام 1948 إلى تشتيت الشعب الفلسطيني في أقطار عربية عدّة. تمكّنت إسرائيل من تحويل الفلسطينيين الذين بقوا في أراضي 48 إلى أقلية بعدما كانوا أكثرية». عبارة ربما تختزل سياسة السلطة في سحب الأجيال الناشئة إلى مرتبعتها، وتثبيط معنوياتها من دون الإضاءة على تجارب حركات التحرّر الفلسطينية والعالمية. المغالاة في التباكي وسرد اللطميات وتزييف التاريخ الفلسطيني في المنهاج، كلّها أمور جعلت سؤال «هل المنهاج فلسطينياً أم صهيونياً؟» يحتل صفحات مواقع التواصل الاجتماعي هذه الأيام من دون أن يحرك السلطة الفلسطينية ولو قليلاً!

حريات

الاحتلال يحاصر «الأقصى»

منذ خوضها غمار العمل التلفزيوني عام 2006، واجهت فضائية «الأقصى» تحديات البقاء على الخريطة الإعلامية. تناوب كلّ من الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية على إغلاقها وملاحقة عاملها بذريعة «تبعيتها الكاملة لحركة حماس». ويبدو أنّ الحركة التي تعتبر رأساً مهماً على مستوى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تمكّنت من التثويش على البروباغندا الإسرائيلية عبر ذراعها الإعلامية. هذا ما دفع جيش الاحتلال أول من أمس إلى حظر عمل «الأقصى» بشكل كامل في الضفة المحتلة.

«الأقصى». هكذا، اعتبرت من يُسمّى بقائد الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة» عمل الفضائية «تعزيزاً للبنية التحتية للحركة في الضفة الغربية من خلال بث برامج تحريضية من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار» على حدّ قوله. «الحماية الأمنية والإقليمية لإسرائيل» كانت المبرر الأساسي الذي تفرّعت منه جملة من المبررات الأخرى التي ساقها قائد جيش الاحتلال في بيانه أول من أمس، لحظر عمل المحطة. وجاء في البيان: «أصبحت على قناعة تامة أنه يتوجب أخذ أعلى درجات الحماية الأمنية والإقليمية لدولة إسرائيل، حرصاً منا على السلامة العامة، والنظام العام، وسلامة الجمهور». وتابع: «بناءً على ما سبق، أعلن بأن شبكة «الأقصى» غير مسموح بها في الضفة ويحظر العمل معها». واستند قائد الجيش في هذا القرار التعسّفي إلى السلطات المنوطة له، وفق ما أسماه «قانون الدفاع المعمول به في «إسرائيل» منذ عام



فرهاد فروتتيليان - هولندا

البحث الفضائي لـ «الأقصى». وشمع لقرار الحظر، كان الاحتلال قد أصدر في حزيران (يونيو) الماضي أمراً عسكرياً بإغلاق جميع مقار شركة «ترانس ميديا» في الخليل ورام الله ونابلس، لتقديمها خدمات

التي تتخذ من قطاع غزة مقراً رئيساً لها، لم تسلّم طواقمها من حملات الاعتقال الإسرائيلية والفلسطينية. مثلاً، ما زال مراسلها علاء الطيطي قابلاً في سجون الاحتلال بتهمة «العمل مراسلاً لفضائية محظورة». الطيطي الذي يعد واحداً من بين 16 صحافياً يقاسون في السجون الإسرائيلية، كان دوماً رهناً لمزاج السلطة التي اعتقلته أكثر من 10 مرات وعقدت له 39 جلسة محاكمة. واليوم، يلجأ الاحتلال إلى أسلوب المراوغة في الإفراج عنه. يعتمد إلى تمديد اعتقاله كلما حان موعد إطلاق سراحه. وكان عشرات الصحافيين اعتصموا أول من أمس أمام معسكر «عوفر»، حيث تُعقد محكمة الطيطي مطالبين بعدم تقييد حرية الصحافيين واعتقالهم على خلفية عملهم. كما قرعوا جرس الإنذار من تعرّض حياتهم للخطر في حال عملوا مع مؤسسات صحافية لا تروق سياساتها التحريرية للاحتلال. عروبة...

الزمن الداعشي

عصيان مصري على «الجزيرة»

الضاهرة - محمد عبد الرحمن

فارق كبير بين كيفية تعامل المصريين مع «الجزيرة» قبل إغلاق «الجزيرة مباشر مصر» وخلال الأيام الأخيرة الماضية (الأخبار 2014/12/22). قبل كانون الأول (ديسمبر) الماضي، كان التجاهل هو الأسلوب الذي يتبعه المصريون الراضون لحكم الإخوان مع القناة الموالية لهم. تخلّت ذلك مداخلات كانت تحمل «سباباً» مفاجئاً لمذيعي القناة، وكلّهم مصريون، لكن الأغلبية كانت تقاطع سواء كضيف تطلب منه الدوحة الظهور

من أجل التوازن في عرض وجهات النظر، أو كمشاهدين. بعد الإعلان عن الصلح «الوهمي» بين مصر وقطر بواسطة الرياض، شكّك كثيرون في جدية الدوحة حتى مع إغلاق الشاشة التي تثير غضب المصريين. لكن «الجزيرة» لم تحبّب ظن المصريين طويلاً. جاءت وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز لتعيد «الجزيرة» إلى المربع الأول في التعامل مع النظام المصري، وعاد الهجوم على سياسات عبد الفتاح السيسي، لكن كل ذلك لم يصدّم المصريين مثلما صعدوا بالطريقة التي تناولت بها

«الجزيرة» واقعة ذبح 21 مصرياً في ليبيا على يد «داعش». فوجئ المتابعون بأن صفحة القناة على الفايسبوك تنشر الفيديو الشهير بدعمٍ إعلاني. وبمجرد الإعلان

صفحتها الفايسبوكية تنشر فيديو «داعش» بدعمٍ إعلاني

عن الضربة الجوية التي وجهها الجيش المصري لـ «داعش»، انتفضت «الجزيرة» و«الجزيرة مباشر» كأنها لسان حال التنظيم الإرهابي. بداية، لم تلتصق القناة

تُهم الإرهاب بـ«داعش»، وقلّت من أهمية الضربة، واعتمدت على الأصوات الليبية المعارضة لها، وركّزت على صورة مشكوك فيها لأطفال لقوا حتفهم بسبب الهجوم المصري (الأخبار 2015/2/18). هذا الأمر دفع الكثير من المتحدّثين والمتّصلين إلى شنّ هجوم على مذيعي القناة وضيوّفها، كان أكثره انتشاراً وتأثيراً ما نتج عن مداخلته مع الخبير السياسي عمرو هاشم ربيع الذي أكد أن «الجزيرة» احتفت بفيديو «داعش»، ثم انقطع الاتصال. أمر ما تكزّر مع السياسي الليبي عبد الحكيم معنوق، الذي

اتهم المذيعين بمقاطعته لأنه لا يقول كلاماً على هوى الشاشة القطرية. وهاجم أحد المتصلين بمذيعه القناة نادية أبو المجد، معاتباً إيها على عدم تقديم العزاء للمصريين في مصابهم الأليم، لما دفع المقدمة إلى إنهاء الاتصال معه. ودافعت أبو المجد عن موقفها بأنها غير مطالبة بتقديم العزاء في كل مرة تتعلّق فيها، وأنها اكتفت بارتداء الأسود. وغالباً ما يكون الردّ بإنهاء الاتصال هو الحلّ الأمثل لمذيعي «الجزيرة» مع الجمهور.